

تكهنات بشأن إمكانية توقف واشنطن عن دعم بوينغ

اتساع أزمات الشركة يضع واشنطن

في مفترق طرق

وقال مصدر أميركي مطلع لوكالة الصحافة الفرنسية، لم تكشف عن هويته، إن "شراء طائرات بوينغ يمثل أيضا جزءا من المفاوضات التجارية مع الصين" رغم الحرب التجارية المشتعلة بين واشنطن وبكين.

واتضح حجم تداعيات الأزمة التي تواجهها الشركة في بيانات نشرت الشهر الماضي أظهرت انحدارا شديدا في مبيعاتها، وانعكست في ارتفاع حاد في صفقات منافستها الأوروبية أيرباص.

وقدمت بوينغ عرش أكبر شركة لصناعة الطائرات في العالم، بعدما أعلنت انخفاض عدد الطائرات التي سلمتها في النصف الأول من العام الجاري بنسبة 37 بالمئة لتصل إلى 239 طائرة بسبب وقف تشغيل طائراتها الأفضل مبيعا 737 ماكس المستمر منذ مارس الماضي.

وتزامنت تلك البيانات المحبطة مع ارتفاع حاد في تسليمات منافستها الأوروبية أيرباص، التي قالت إنها سلمت 389 طائرة في الفترة ذاتها، بزيادة 28 بالمئة على أساس سنوي.

وتفوقت أرقام أيرباص بشكل كبير وبفارق 150 طائرة في انعكاس مباشر لأزمة بوينغ، التي دفعت الكثير من الشركات لإلغاء طلبات من بوينغ والتحول إلى بدائل أيرباص.

وتشير الأرقام وبيانات العقود إلى أن من المرجح أن يقل عدد الطائرات التي تسلمها بوينغ في العام بأكمله عن تلك التي تسلمها منافستها الأوروبية للمرة الأولى منذ ثماني سنوات.

وحدث زلزال انهيار تسليمات طائرات بوينغ، كما هو متوقع في الربع الثاني من هذا العام، أي بعد حادثة سقوط طائرة الخطوط الإنيوية.

وانحدر عدد الطائرات التي سلمتها بوينغ لربائتها خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 54 بالمئة على أساس سنوي، وهو ما يشير إلى حجم الضرر الذي تعرضت له الشركة بعد حظر أكثر طائراتها مبيعا.

وتدكرت الشركة أنها سلمت خلال أبريل ومايو ويونيو 90 طائرة فقط منها 27 طائرة من جيل بوينغ 737، مقارنة بتسليم 194 طائرة من تلك الطائرة في الفترة المقابلة من العام الماضي.

ودفع ذلك عددا كبيرا من الشركات إلى مطالبة بوينغ بتعويضات عن إيقاف أساطيلها من طائرة 737 ماكس، التي لا يلوح في الأفق أي موعد لعودتها إلى التحليق.

وقامت شركات طيران كثيرة بإلغاء طلبات، كان آخرها شركة فلاي أدبيل المنخفضة التكاليف والتابعة لخطوط السعودية، التي ألغت شراء 30 طائرة من ذلك الطراز، وتحولت إلى استخدام طائرات منافستها أيرباص أي 320.

أشعل اتساع أزمات شركة بوينغ لصناعة الطائرات التكهنات بشأن إمكانية تخلي الولايات المتحدة عن دعمها في هذا الظرف الحساس، رغم أنها من أبرز رموز الصناعة الأميركية والمنافس الوحيد لجموعة أيرباص الأوروبية في سوق الطيران العالمية.

كما أن خارطة التوزع الجغرافي لبوينغ مشابهة فعليا لإستراتيجية حملة انتخابية.

وبالنظر إلى هذا المعطن المهم يمكن ملاحظة أن الشركة الجوية حاضرة في الريف الأميركي، الذي ينتخب الحزب الجمهوري أي ولايات الإيلاها وأوكلاهوما وكارولينا الجنوبية وتكساس. ولديها مواقع أيضا في أراض تنتخب الحزب الديمقراطي، في كاليفورنيا وواشنطن، وفي ولايات أخرى حاسمة في السباق الانتخابي للبيت الأبيض في مقدمتها ميزوري وبنسلفانيا وأريزونا.

وفي مؤشر على الارتباط الوثيق بين بوينغ ودوائر السلطة السياسية، رشع مولينبرغ شخصيتين لهما علاقات قوية مع واشنطن لتولي مراكز في مجلس إدارة الشركة، وهما نيكي هابلي السفيرة السابقة لإدارة ترامب لدى الأمم المتحدة والحاكمة السابقة لولاية كارولينا الجنوبية، وكارولان كينيدي المقربة من باراك أوباما وابنة الرئيس السابق جون كينيدي.

ميشال ميرلوزو
إنها هاجم السياسيين
الأميركيين بوينغ
فسيلحقون الضرر بأنفسهم

وإلى جانب ذلك كله، فإن بوينغ التي تتخذ من شيكاغو مقرا رسميا لها، هي من أبرز مزودي وزارة الدفاع الأميركية. وتاريخيا، أنتجت بوينغ المقاتلات المعروفة بي 17 وبي 29 خلال الحرب العالمية الثانية، ومقاتلة بي 52، التي أنتجت خلال حرب فيتنام ولا تزال تعمل حتى اليوم.

وفي الوقت الحاضر، تصنع بوينغ الطائرة الناقلة كي-سي 46، وطائرات حربية مثل طائرة الهجوم أف. أي 18 سوبر هورنيت ومروحية النقل شينوك، والطائرات المسيرة الحربية للبحرية الأميركية يوكلاس وبي 1 الفاذقة.

وتشكل بوينغ، مع شركة سياسيس وإكس فريقا متكاملًا باعتبارها إحدى الشركتين اللتين ستشغلان رحلات سياحية إلى الفضاء، على متن محطة الفضاء الدولية، التي تنظمها وكالة الفضاء (ناسا).

كما أن عملاق صناعة الطيران الأميركي حاضر بشكل رمزي أيضا في قمة هرم السلطة في الولايات المتحدة لكونه مصنع الطائرة الرئاسية إير فورس وان.

نيويورك - تصاعدت التكهنات بشأن الطريق، الذي يمكن أن تسلكه الولايات المتحدة مستقبلا بخصوص مواصلة دعمها لشركة بوينغ، إحدى أكبر شركتين لصناعة الطائرات في العالم.

وتعتبر بوينغ من أبرز رموز الصناعة الأميركية حيث توظف الآلاف من الأشخاص في مصانع تقع في معال للجمهوريين والديمقراطيين، ما يمنحها وزنا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا في الولايات المتحدة.

وتضرت سمعة الشركة منذ تجميد طائراتها من طراز 737 ماكس قبل أربعة أشهر بعد كارتين جويتين أسفرتا عن مقتل 346 شخصا، ما أدى إلى أزمة غير مسبوقة لدى العلاقات الاقتصادية وإثارة الشكوك حولها.

ووجه الرئيس دونالد ترامب صاحب شعار "أميركا أولا"، انتقادات مرارا لبوينغ، موصيا إياها بإعادة تصنيع طائراتها، لكنه لم يذهب لدرجة منعها من التحليق.

ورغم دعم سياسيين كبار للشركة، لكن التساؤلات ما فتئت تتزايد حول إن كان هذا مؤشرا إلى أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلى عن أفضل إنتاجات صناعة الطيران.

وخلال الفترة الماضية لم تردع الصحافة النواب من استدعاء المدير التنفيذي للشركة دينيس مولينبرغ لإخضاعه لنفس نوع الإلزام الذي واجهه أرباب وول ستريت بعد الأزمة المالية عام 2008.

ويرى الخبير في مركز إير انسايت ريسرتش ميشال ميرلوزو أن بوينغ واحدة من محركات الاقتصاد الأميركي، مؤكدا أنها مهمة جدا للولايات المتحدة. ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لميرلوزو قوله إنه "إذا قرر السياسيون الأميركيون الهجوم على الشركة المصنعة لطائرة 777، فسيلحقون الضرر بأنفسهم".

وأوضح أن وظائف عديدة ستكون على المحك، كما أن لديها شبكة مزودين شديدة الضخامة وهذان الأمران لا يمكن أن تعوضهما شركتا فيسبوك وغوغل اللتان لا تنتجان أي شيء ملموس.

ووفق موقع الشركة الإلكتروني، توظف بوينغ، التي تأسست قبل 103 أعوام أكثر من ألف شخص حول العالم، 89.8 بالمئة منهم في الولايات المتحدة، وبالإضافة إلى الوظائف المباشرة، توفر الشركات المتعاقدة معها مثل جنرال إلكتريك ويوناييتد تكنولوجيز وسبريت إير سيستمز أيضا العديد من الوظائف في القطاع الصناعي الأميركي.

بطاقة أبل الائتمانية تحارب العملات المشفرة

حظر استخدام «أبل كارد» في جميع المراهنات



أبل توسع دورها في النظام المالي

جهازه قد لا يصبح مؤهلا للوصول إلى حساب البطاقة الائتمانية وإدارتها.

وتوضح الاتفاقية أن استخدام جهاز مؤهل ومعدل في ما يتعلق بالحساب أمر محظور. ويشكل انتهاكا للاتفاقية، وقد يؤدي إلى رفض أبل أو إغلاقه أو المستخدم إلى الحساب أو إغلاقه أو فرض أي إجراءات تراها أبل مناسبة.

ويأتي طرح أبل لبطاقة "أبل كارد" في إطار جهود واسعة لتقليص اعتمادها الشديد على مبيعات هواتف آيفون، التي انخفضت بنسبة 12 بالمئة في الربع الثاني من العام الماضي، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات من الخدمات والتطبيقات.

ولا يقتصر حظر شراء العملات الرقمية المشفرة مثل بيتكوين على بطاقة أبل الائتمانية الجديدة ومجموعة غولدمان ساكس المصرفية.

وسبق أن أعلن عدد من البنوك الأميركية مثل جيه بي مورغن وسي تي غروب عن حظر شرائها ببطاقات الائتمان في العام الماضي، وقد تبعها عدد من المصارف البريطانية مثل لويديز وفيرجن موني.

أعلنت شركة أبل خلال مكالمة أرباح الربع الثالث من العام 2019 أنها ستطلق بطاقتها الائتمانية الخاصة بها المسماة (Apple Card) في شهر أغسطس، حيث تستمر مبيعات أجهزة آيفون في الانخفاض وتوسع الشركة إلى تنوع نموذج أعمالها.

وكان كوك، قد أعلن الأسبوع الماضي عن مشروع إصدار "أبل كارد" خلال إعلان النتائج الفصلية، التي جاءت أفضل من التوقعات وأدت إلى ارتفاع كبير في أسهم الشركة.

اتخذت أبل أعلى درجات الحذر في إعلان ملامح بطاقتها الائتمانية "أبل كارد" التي من المتوقع طرحها خلال الشهر الحالي. وتضمنت الملامح المعلنة عددا واسعا من القيود، أبرزها منع استخدامها في شراء العملات المشفرة، التي اتسع الهجوم عليها بسبب تهديدها للنظام المالي التقليدي.

أعداد كبيرة استخدم هواتفهم القديمة. وقال تيم كوك، الرئيس التنفيذي للشركة إن موظفي أبل يستخدمون "أبل كارد" كل يوم في اختبار تجريبي، وسوف تبدأ في طرح البطاقة الائتمانية في شهر أغسطس.

وتشير البيانات إلى أن الكثير من العمليات المالية أصبحت تنفذ من خلال الهواتف الذكية وأن إجراءات الأمان المرتفعة في هواتف آيفون مثل التعرف على الوجه ستجذب كثيرين لاستخدام "أبل كارد".

ويبدو أن أبل اتخذت أقصى درجات الحذر، على الأقل في بداية طرح بطاقتها الائتمانية، خاصة في ما يتعلق بشراء العملات المشفرة، بعد أن قوبلت خطط فيسبوك لدخول ميدان العملات الرقمية بجبهة رفض واسعة، أجبرتها على التلويح بالترجع عن إصدارها.

كما فرضت أبل قيودا أخرى مثل منع استخدام بطاقتها الائتمانية مع هواتف آيفون معدلة أو مكسورة الحماية (جيل بروكن) إضافة إلى حصر طلب الحصول على البطاقة والموافقة عليها من خلال تطبيق محفظة أبل (Wallet) ونظام تشغيل أي. أو. أس.

ووصلت اتفاقية أبل إلى التحذير من أن المستخدم إذا قام بإجراء تعديلات غير مصرح بها على جهازه المؤهل لاستخدام البطاقة مثل تعطيل عناصر التحكم أو البرامج عبر عملية كسر الحماية، فإن

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

لندن - كشفت شركة أبل عن المزيد من تفاصيل ولامح بطاقتها الائتمانية التي توشك على طرحها، والتي يقول محللون بانها قد تحدث نقلة نوعية في استراتيجية تنويع إيرادات الشركة، التي تضرت من تراجع مبيعات هواتف آيفون.

وتشير اتفاقية الزبائن الخاصة بالبطاقة الائتمانية، التي نشرها موقع مجموعة غولدمان ساكس المصرفية على الإنترنت، إلى أن بطاقة "أبل كارد" الائتمانية سوف تتضمن العديد من القيود الشائعة، إلى جانب قيود لم يسبق فرضها في البطاقات الأخرى.

ومن أبرز الملامح أن أبل لن تسمح بشراء العملات الرقمية المشفرة باستخدام "أبل كارد" حيث أكدت الاتفاقية بوضوح منع استخدامها في شراء الائتمان النقدي أو المعادل النقدي، وهو ما يشمل العملات الرقمية أو فيش ألعاب الكازينو أو الرهان على ميادين السباق أو تذاكر اليانصيب.

ويبدو أنه من المرجح أن تعزز البطاقة إيرادات الشركة بسبب قاعدة مستخدمي هواتفها وخاصة بين الطبقة المتوسطة ومرتفعي الدخل، رغم تراجع مبيعات هواتف آيفون الذكية، بسبب مواصلة

رسوم ترايب الجديدة تضاعف محنة أبل

الحرب التجارية الأميركية الصينية، بسبب ارتباط عمليات تصنيعها بالصين واحتمال أن تؤدي التعريفات الجمركية الجديدة إلى ارتفاع أسعار أجهزة آيفون في وقت يتراجع فيه الطلب.

وسجلت أبل تراجعًا كبيرًا في مبيعات آيفون بسبب زيادة الأسعار وتداعيات الحرب التجارية. وخسرت موقعها كثاني أكبر شركات الهواتف الذكية من حيث المبيعات لصالح شركة هواوي الصينية منذ النصف الثاني من العام الماضي.

وتستهدف التعريفات الجمركية الجديدة في معظمها السلع الاستهلاكية، بما في ذلك هواتف آيفون، على عكس التعريفات الجمركية الأميركية التي فرضت خلال العام الماضي على الأجزاء الصناعية والمنتجات الصينية.

ولا يزال من غير المؤكد ما إذا كانت أي من منتجات أبل ستندرج تحت التعريفات المقررة، وأبلغت الشركة في شهر يونيو الممثل التجاري للولايات المتحدة أن قائمة الرسوم المقترحة ستغطي المنتجات الرئيسية، بما في ذلك آيفون وآيباد وحواسيب ماك وساعاتها الذكية وغيرها من المنتجات.

لندن - حذر محللون من أن تضاعف مشاكل شركة أبل بسبب الحرب التجارية، بعد توسيع الرسوم الجمركية الأميركية لتشمل جميع الواردات من الصين، في ظل اعتماد أبل شبه التام على التصنيع في الصين.

ويتوقع العديد من محللي التكنولوجيا والتجارة أن تضطر أبل إلى زيادة أسعار أجهزتها وخاصة هواتف آيفون في حال سريان الرسوم الجمركية الجديدة، التي من المقرر فرضها اعتبارًا من بداية الشهر المقبل.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن أنه يخطط لفرض رسوم جمركية جديدة بنسبة 10 بالمئة على ما قيمته 300 مليار دولار من البضائع المستوردة من الصين، في محاولة لإجبار الصين على تقديم تنازلات من أجل التوصل لاتفاق تجاري بين البلدين.

وتضاف تلك الرسوم إلى الرسوم الحالية البالغة 25 بالمئة على سلع صينية بقيمة 250 مليار دولار، الأمر الذي يعني شمول جميع الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة ويضمنها أجهزة أبل المصنعة في الصين. ويرجح المحللون أن تضطر أبل إلى زيادة أسعار أجهزة

10
بالمئة زيادة متوقعة في أسعار آيفون يمكن أن تؤدي لتراجع المبيعات 20 بالمئة



في متاهة من التقاطعات السياسية